"The Effect of Using Technology as a Routine Activity in Increasing Crime Rates"

Researcher: **Amina Ibrahim AL Amiri**
PHD student: Applied sociology
aminaalamiri@hotmail.com
Prof. Ahmed Falah Alomosh (Phd.)
Professor of criminology Criminal Justice
alomosh@sharjah.ac.ae
University of Sharjah/ College of Arts, Social Sciences and Humanities - Department of Sociology

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i143.1838

Abstract:

This study seeks to realize the relationship between the use of technology as a routine activity and the increase in crime rates.

The importance of the study is that despite the efforts made by governments and media roles in alerting and warning of the negatives and risks of technology, there is a rise in crime rates due to the lack of expertise needed to deal with this virtual world, so it is necessary to avoid the damages and social, security and economic risks, caused by Using technology as a routine activity without awareness and lack of expertise to deal with it or at least limit its effects.

The problem of the study was that the high crime rates, depending on the use of technology, will have a negative impact on the social, economic, and cultural level on the individual and society, and that the victim in most technology-related crimes has a significant role no less than the role of the offender in completing the crime.

The results of this study showed that most victims of the use of technology had a role in what happened to them. If a perpetrator and a victim were found in a place and time with the absence of control, the crime occurs according to the theory of routine activities, and on the other hand, we find that the conformity of the hypotheses of lifestyle theory confirmed the role of the victim in the occurrence of the crime.

The proposals and recommendations noted the attempt to implement plans and policies that would preserve society from the clutches of such crimes, such as the crime prevention and prevention policy, and others.

Keywords: daily routine - technology – cybercrime

"أثر استخدام التكنولوجيا كنشاط روتيني في زيادة معدلات الجريمة"

الباحثة أمينة إبراهيم الأميري
طالبة دكتوراه في علم الاجتماع
تخصص علم الجريمة_ جامعة الشارقة
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية– قسم علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور أحمد فلاح العموش
جامعة الشارقة/ كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية– قسم علم الاجتماع

(مُلَخَّصُ البَحث)

تسعى هذه الدراسة إلى تدارك العلاقة بين استعمال التكنولوجيا بوصفها نشاطاً روتينياً وازدياد معدلات الجريمة، وتكمن أهمية الدراسة في أنّه على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات وأدوار الإعلام في التنبيه والتحذير من سلبيات ومخاطر التكنولوجيا إلاّ أنّ هناك ارتفاعاً في معدلات الجريمة بسبب عدم وجود الخبرات اللازمة للتعامل مع هذا العالم الافتراضي، لذا وجب تلافي الأضرار والمخاطر الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، الناجمة عن استعمال التكنولوجيا بوصفها نشاطاً روتينياً من دون وعي وعدم توافر للخبرات اللازمة للتعامل معها أو على الأقل الحد من آثارها.

وقد تمثلت مشكلة الدراسة أن ارتفاع معدلات الجريمة على وفق استعمال التكنولوجيا، سيعكس أثراً سيئاً في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على الفرد والمجتمع وأنّ المجني عليه في أغلب الجرائم التي تتعلق بالتكنولوجيا يكون له أثر كبير لا يقل عن أثر الجاني في إتمام الجريمة.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أنّ أكثر ضحايا استعمال التكنولوجيا كان لهم أثر فيما أصابهم فما أن وجد جاني وضحية في مكان وزمان مع غياب الرقابة تحدث الجريمة طبقاً لنظرية الأنشطة الروتينية، ومن جانب آخر نجد أن تطابق فرضيات نظرية أسلوب الحياة جاء مؤكداً لأثر المجني عليه في وقوع الجريمة.

ونوّهت المقترحات والتوصيات بمحاولة تطبيق الخطط والسياسات التي من شأنها الحفاظ على المجتمع من براثن تلك الجرائم مثل سياسة الوقاية والمنع من الجريمة، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الروتين اليومي – التكنولوجيا – الجريمة الإلكترونية

المقدِّمة:

على الرغم من أنّ التكنولوجيا أسهمت في نجاح الكثير من المجالات الحيوية وأنّ أثرها لا يمكن إنكاره ، ولا سيّما في مرحلة جائحة كورونا كوفيد ١٩ ، إذ أنّها كانت السبيل الوحيد لمواصلة الأعمال والقطاعات الأساسية كقطاع التعليم وكافة الدوائر الحكومية الأعمال، وعلى الرغم من تقديم التكنولوجيا لكل هذا الدعم إلاّ أنّ الجانب الخفي لها قد ظهر وبقوة بمعدلات أعلى من السابق هذا الجانب الخفي هو الجرائم الإلكترونية التي تُشكّل كابوساً لكلّ شركة أو مؤسسة لم تؤَمِّن معلوماتها وأسرارها فبناءً على دراسة قام بها مركز موارد سرقة الهوية (أي، تي، أر، سي) وهي مؤسسة غير ربحية تهدف لمتابعة الجرائم الإلكترونية وقد وجدت أن عدد جرائم سرقة البيانات في الولايات المتحدة تراجع في ٢٠٢٠ بنسبة ١٩% إلى ١١٠٨ جرائم، في حين أن الجرائم الإلكترونية، التي تستهدف الأفراد تراجعت ٦٦% في أثناء المدة نفسها موازنة بالعام السابق. وأشار إلى أن جرائم الاحتيال وطلبات الفدية أصبحت الآن هي النمط المفضل لمجرمي الإنترنت. وقد وجد أن الجرائم الإلكترونية أصبحت تستهدف الشركات بدلاً عن الأفراد ويُعدّ هذا تغيّراً في أنماط الجريمة الإلكترونية في أثناء عام ٢٠٢٠.

من هذا المنطلق نجد أن التكنولوجيا أنها سلاح ذو حدين، لذا وجب على كل مستخدمي التكنولوجيا إدراك سلبياتها ومخاطرها والعمل على تفادي تلك السلبيات.

بالتمعن في فرضيات نظرية النشاط الروتيني سنجد بين سطورها الحلول المناسبة، فالأشخاص الذين يتعرضون للهجوم هم مَن أتاحوا الفرصة للهجوم عليهم فقد مثّلوا أحد أضلاع مثلث نظرية الأنشطة الروتينية والتي ترى أن لحدوث جريمة وجب توافر ثلاثة عناصر وهي المجني عليه والجاني في مكان وزمان ما وبناءً عليه وجدت الباحثة أن المجني عليهم لهم دور كبير في حدوث الجريمة ، لأسباب عدّة على رأسها ، ليست هناك دراية وخبرة كافية للحفاظ على معلوماتهم وكيفية تأمينها.

من جانب آخر في ارتفاع معدلات الجريمة هو ارتفاع عدد مستعملي التكنولوجيا في أثناء مرحلة جائحة كورونا (كوفيد ١٩) فبناءً على إحصائية قام بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن متوسط عدد مستعملي وسائل التواصل الاجتماعية قد زاد حوالي ٤٠%. (تقرير الأمم المتحدة كوفيد-١٩: تحليل التهديدات الإلكترونية)

وعلى خُطى فرضيات نظرية أسلوب الحياة التي رأت أنّ سبب تعرض بعض الأفراد دون غيرهم ليكونوا ضحايا الجريمة يرجع إلى أسلوب حياتهم الذي يجعلهم عُرْضَه أكثر من غيرهم ليكونوا ضحايا لعدد من الجرائم، إذ نجد أنّ الضحايا والمجرمين لهم الميول والصفات نفسها التي يشتركون فيها. (لموشي، ٢٠١٨، ص ٢٥٥)

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن حياة العديد من الأشخاص قد تأثرت بشكل ملموس حول العالم بأسره، فلقد تحوّل استعمال التكنولوجيا لدى الكثير إلى نشاط روتيني وقد أدّى الانخراط فيه إلى وقوع عدداً كبيراً في براثن عالم الجريمة بغضّ النظر إن كان مجني عليه أم وجد نفسه فجأةً متهماً بجريمة نظراً لتصرف قام به ولم يكن على دراية بأن هذا التصرف يُعاقِب عليه القانون، وهناك عدد من المواقف المشابهة التي يضع فيها الفرد نفسه بصفة المجني عليه ويعود السبب إلى افتقار الكثيرين الخبرات اللازمة في التعامل مع التكنولوجيا وبقوانين الجرائم الإلكترونية.

والتساؤل الأساسي هنا: ما أثّر التكنولوجيا بوصفها نشاطاً روتينياً في زيادة معدلات الجريمة؟ ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما أشكال التأثر الناجم عن استعمال التكنولوجيا بوصفها نشاطاً روتينياً ؟
٢. ما الأسباب التي أدّت إلى زيادة معدلات الجريمة على وفق استعمال التكنولوجيا؟ وما أثر المجني عليه في الجريمة؟
٣. ما أنواع الجرائم التي نتجت عن استعمال التكنولوجيا بوصفها نشاطاً روتينياً ؟
٤. ما المقترحات للتغلب على الآثار السلبية لاستعمال التكنولوجيا؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية أن على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات وأدوار الإعلام في التنبيه والتحذير من سلبيات ومخاطر التكنولوجيا إلا أنّ هناك ارتفاعاً في معدلات الجريمة بسبب أنّه ليس هناك عدد من الخبرات اللازمة للتعامل مع هذا العالم الافتراضي، لذا وجب تلافي الأضرار والمخاطر الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، الناجمة عن استخدام التكنولوجيا كنشاط روتيني بدون وعي وعدم توفر للخبرات اللازمة للتعامل معها أو على الأقل الحدّ من آثارها..

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الناتجة عن استعمال الأوجه المختلفة للتكنولوجيا بوصفها نشاطاً روتينياً في ارتفاع معدلات الجريمة واستحداث أنواع جديدة من الجرائم لم يسبق معرفتها من قبل بهدف الوقوف على المسببات الرئيسة لارتفاع تلك المعدلات ووضع المقترحات والتوصيات التي من شأنها معالجة تلك المسببات وذلك عن طريق تحقيق غايات عدّة أهمها:

- ما سلبيات التكنولوجيا وما الأضرار الناتجة عن استعمالها؟
- التعرف على الجرائم الإلكترونية من حيث:

- شخصية المجرم الإلكتروني.
- أثر المجني عليه في الجريمة.

– التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الجرائم المتعلقة باستعمال التكنولوجيا.

– وضع مقترحات لمحاولة الحدّ من خطورة النشاط الروتيني وأسلوب الحياة نظراً للعواقب الوخيمة التي تحدث نتيجة اتباعهم.

مفاهيم الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم ومنها:

١) **النشاط الروتيني:** هي مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد كل يوم والتي ترتبط أيضًا بوقت محدد يوميًا أو أسبوعيًا أو وفق أوقات زمنية محدّدة فأصبحت في حكم الاعتياد بهدف تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية أو بهدف الترفيه. وتعرّف الأنشطة الروتينية إجرائيا في هذه الدراسة بأنها: كل تصرف أو نمط معيشي اعتاد الفرد على القيام به بشكلٍ دوري ومتكرر ضمن ممارساته الحياتية.

٢) **مفهوم الضحية:** الشخص الذي قد أصيب بضرر فردي أو جماعي وقد يكون الضرر بدني أو عقلي أو تعرض لمعاناة نفسية أو خسارة اقتصادية أو عدم التمتع بحق من حقوقه عن طريق فعل أو إهمال شكل انتهاك للقوانين الجنائية. الضحايا هم الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي كما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بدرجة من التمتع بحقوقهم الأساسية عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكّل انتهاكا للقوانين الجنائية، بما فيها (القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة.

المجال النظري

١- **نظرية الأنشطة الروتينية** تم تصوّر نظرية الأنشطة الروتينية بوصفها طريقة لإيضاح أسباب ارتفاع معدلات الجريمة بعد الحرب العالمية الثانية (Cohen & Felson، ١٩٧٩). كانت المتغيرات الاجتماعية مثل الدخل والبطالة التي تستعملها النظريات الأخرى لشرح معدلات الجريمة المرتفعة تتحسن بالفعل بينما ارتفع معدل الجريمة اقترحا كوهين وفيلسون أن ارتفاع الجريمة لم يكن نتيجة الاختلافات في سلوك الجاني، بل أتى في سلوك الضحية. تمكن كوهين وفيلسون (١٩٧٩) وقد لخصوا هذا الاقتراح لمفهوم بسيط:

إنّ الجريمة لكي تحدث يجب أن تتوافر ثلاثة عوامل أساسية آلا وهي: مجرم وضحية وغياب الرقابة في وقت وزمان محددين حين ذلك من المرجح وقوع الجريمة ومن هذا المنطلق وُلدت نظرية الأنشطة الروتينية.

ولقد قام كوهين وفيلسون (١٩٧٩) باختبار النظرية مستعملين المقاييس لتحديد ما إذا كانت التغيرات قد حدثت بالفعل في سلوك الضحية، ومعرفة هذه التغيرات.

يكمن الاختبار الأساسي لمعرفة ما إذا كان للتغييرات في الأنشطة الروتينية تأثير في اتجاهات الجريمة بالطريقة التي توقعها كوهين وفيلسون (١٩٧٩) في المعدلات التفاضلية للتغيير ضمن فئات الجريمة. على سبيل المثال، نظرًا لأن الناس يخرجون من منازلهم الآمنة في كثير من الأحيان، ينبغي توقع زيادة معدل الإيذاء على أيدي الغرباء، وليس الأشخاص المعروفين للضحية وبالمثل، يجب أن تزيد معدلات السطو أثناء النهار بمعدل أعلى من معدل السطو الليلي نظرًا للتغير في عدد المنازل غير المأهولة أثناء النهار. في الواقع، هذا هو بالضبط ما لحظه كوهين وفيلسون. يبدو أن تغييرات نمط الحياة التي قللت من الوصاية القادرة وزيادة ملاءمة الهدف أدت إلى تغيير حقيقي للغاية في اتجاهات الجريمة (Cohen & Felson، ١٩٧٩).

منذ نشأة نظرية الأنشطة الروتينية، استُعملت لدراسة الجرائم التي تحدث عندما يلتقي المستهدفون والمجرمون في مكان مادي. ومع ذلك، منذ ظهور الإنترنت وانتشارها السريع في أواخر التسعينيات، أصبحت الجريمة التي لا يتلامس فيها الضحايا والجناة جسديًا أكثر قابلية للتطبيق (Janus & Davis، ٢٠٠٥).

٢- **الاتجاهات النظرية في دراسة التغير والجريمة:** لقد أشار عالم الجريمة الأمريكي (بول فرايدي) (Friday،١٩٩٨) إلى وجود ثلاثة اتجاهات نظرية ربطت بين التغير والجريمة وهي: المنظور الدوركايمي، والماركسي، والأنشطة الروتينية ، إذ يرى دوركايم (أن للانحراف علاقة طردية بسرعة التغير الذي يحدث في المجتمع وقد ربط بين التغير الاجتماعي وأشكال المجتمعات، من مجتمعات ميكانيكية تحكمها المعايير والأعراف والعادات والتقاليد ويسودها الشعور الجمعي والتضامن الآلي، إلى مجتمعات عضوية رسمية ضعفت فيها المعايير والقيم أو تبدلت وبالتالي فتحت المجال أمام التفكك الاجتماعي والذي سيصل في نهاية طريقه إلى الانحراف الاجتماعي والجريمة. (لوريكات،٢٠٠٢م، ص٣٧)

٣- **نظرية أسلوب الحياة** روّاد هذه النظرية هم كل من "هندلانغ "و"غونفردسون" و"غارو فالو" سنة ١٩٧٨ م. " إذيتساءل هؤلاء العلماء – لماذا نجد شخصا أو مجموعة أكثر عُرضة لأن يكون أو تكون ضحية أو ضحايا للجريمة؟ لنجد الإجابة في العنوان أنه (أسلوب حياتهم) فأسلوب الحياة والأنماط الحياتية قد تعّود أناس معينون أكثر من غيرهم لأن يكونوا عرضة لوقوعهم مجنياً عليهم أو ضحايا وأنّ هناك ثلاثة عوامل ليتم الوقوع:

١- أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.

٢- الأشخاص الذين يختلط بعضهم ببعض.

٣- الأشخاص الذين يكون الفرد معرضاً لهم.

لذا يُمكننا القول بأن الشخص الذي يختار أسلوبا معينا في الحياة يختار أيضا (ضمنيا) مع هذا الأسلوب، درجة احتمال وقوعه ضحية للجريمة (درجة الأخطار) مما يُثبت أن للفرد دخلاً في احتمالي وقوعه مجنياً عليه في الجريمة على وفق أسلوب الحياة الذي يتبعه. وفيما بعد أُضيفت ثلاثة متغيرات أخرى على يد الباحث "غارفالو" وهي:

١- ردّة الفعل تجاه الفعل الإجرامي.

٢- جاذبية الهدف.

٣- الاختلافات الفردية.

لتكون تلك المتغيرات محددات ما بين (عوامل دافعة، أو عوامل رادعة) للفعل الإجرامي. وبذلك وبهذه الإضافة نجد أن هناك دلالة للبناء الاجتماعي فقد تمثل إضافتها، للافتراض أن بعض الأفراد قد يسلكون نمطا معيناً في الحياة من دون رغبتهم. بمعنى أن بعض أنماط (أساليب) الحياة تفرض نفسها على بعض الأفراد من دون إرادتهم ونظراً لاختلاف الشخصية بين فرد وآخر سيكون لهم ردود فعل مختلفة تجاه الأفعال الإجرامية.

ومن وجهة نظر أخرى وهي نظرة المجرم ترى نظرية أسلوب الحياة أن الجريمة هي عملية تنموية تسترشد بالتفاعل المستمر بين ثلاث متغيرات (الحافز، والفرصة، والاختيار) ، في أثناء كلّ مرحلة من مراحل نمط الحياة الإجرامي (البدء، الانتقال، الصيانة، الإرهاق / النضج)، يتخذ الحافز، والفرصة، والاختيار قيمًا ومعاني مختلفة. يخدم الخوف الوجودي بوصفه حافزاً لمرحلة البدء في نمط حياة إجرامي. بمجرد البدء، يصبح الحافز على استمرار الانخراط في نمط الحياة خوفًا من خسارة فوائد الجريمة. بحلول الوقت الذي يدخل فيه الفرد المرحلة الثالثة (الصيانة) من نمط الحياة الإجرامي، تغير الحافز مرة أخرى، وهذه المرة إلى الخوف من التغيير. مع ظهور مرحلة الإرهاق / النضج في نمط الحياة الإجرامي، تغير الحافز مرة أخرى، هذه المرة إلى الخوف من الموت أو الإعاقة أو السجن. تحدث التحولات المماثلة في الفرص والاختيار.

ثانياً: الدراسات السابقة:

لقد تم أُجري عدد من الدراسات عن الجرائم من منظورات مختلفة ولكن الدراسات التي تناولت منظور النشاط الروتيني فهي قليلة جداً خاصة في الوطن العربي، على الرغم من استعمال عدد لذلك المنظور إلاّ أنّهم لم يتخذوه محوراً نظرياً أساسياً في دراساتهم.

- دراسة (جهيدة، ٢٠١٨) بعنوان (دور الضحية في حدوث جريمة النصب والاحتيال) والتي هدفت إلى معرفة أثر الضحية في حدوث جريمة النصب والاحتيال، وتمت معالجة هذا الموضوع عن طريق معرفة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، وأسلوب حياة الضحية،

ومعرفة العوامل التي تسهم في زيادة فرص وقوع بعض الأفراد ضحايا النصب والاحتيال، وتبيّن عن طريق استعراض بعض النماذج النظرية أنّ لأسلوب الحياة والنشاطات الروتينية للأفراد أثر في وقوعهم ضحايا جريمة النصب والاحتيال.

وانتهت الدراسة بجملة من النتائج لعلّ من أبرزها أن جريمة النصب والاحتيال في أكثر الأحيان لا تخلو من أثر الضحية في حدوث الجريمة ، وتوضيح هذا الأثر يساعد أجهزة مكافحة الجريمة في اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة لحماية الضحايا المحتملين من التحول إلى ضحايا فعليين.

- دراسة (**Ming and Shun**،٢٠١٨تحت عنوان ((Routine Activities in a Case of an Virtual Space: A) كشفت الدراسة أثر الأنشطة الروتينية في الفضاء ATM Hacking Spree عن طريق فحص قضية القراصنة الأوروبيين الذين يبرمجون أجهزة الصراف الآلي (Cyber Spac) الافتراضي في تايوان ومعرفة الحسابات الخاصة بالعملاء عن طريق حالة التكرار في سحب النقود وتقوم هذه العملية على فكرة المراقبة المتكررة للعملاء ومعرفة أرقام حساباتهم السرية، وقد قدّرا الخسائر بملايين الدولارات، وكشفت الدراسة أنّ غياب الدراسة القادرة والمتمثلة في عدم فعالية الأمن السيبراني للبنوك أدّت إلى هذا النمط المستحدث من الجرائم السيبراني.
- دراسة (Ugur and Daglar، ٢٠١٦) تحت عنوان (Examination of Routine Activities Theory) وقد طبقت الدراسة النشاط الروتيني الذي أظهر بعض جرائم الملكية في((by the property crime الولايات المتحدة الأمريكية وعلى وجه التحديد السطو وسرقة السيارات ومعرفة كيفية تطبيق نظرية النشاط الروتيني على جرائم الملكية في سياق بعض المعايير المتعلقة بحوادث السطو وسرقة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكّدت نتائج الدراسة أثر الأنشطة الروتينية في تفاقم جرائم السطو وسرقة السيارات ولعل هذا يعود إلى غياب الحراسة القادرة ووجود الفرصة المناسبة.
- دراسة (كريستوفر وأخرين، ٢٠٠٤) بعنوان (تحديد تأثير الأسرة والأقران على الإيذاء العنيف: توسيع الأنشطة الروتينية ونظريات أنماط الحياة (التي تشير إلى أنّ الجريمة والإيذاء يشتركان في ارتباطات متشابهة وذكرت الدراسة أهمية أثر الأسرة والأقران لشرح الفروق الفردية في الإيذاء ولقد اعتمدت الدراسة نظريتي الأنشطة الروتينية وأسلوب الحياة للتحقق من كيفية الروابط القوية للإرتباط الأسري أن تعزز وصاية أكثر فاعلية مع جعل الأطفال أقل جاذبية بوصفهم أهدافاً وأيضاً تحدّ من تعرّضهم للجناة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بناءً على ما سبق وجدت الباحثة أنّ نوع الجريمة المتعلق بالتكنولوجيا هو الجريمة الإلكترونية التي تتشابه مع الجريمة التقليدية في أطراف الجريمة من مجرم ذي نزعة لارتكاب الجريمة، وضحية الذي قد يكون شخصاً طبيعياً أو معنوياً ، إلاّ أنّ وجه الاختلاف بين نوعي الجريمة يتمثل في أداة ومكان الجريمة، حيث تكون الأداة في الجريمة الإلكترونية عالية التقنية ، وأنّ الجريمة الإلكترونية لا تحتاج إلى مكان محدد لوقوع الجريمة، بسبب حدوثها عن بعد –من حيث الزمان والمكان– باستعمال خطوط الاتصال وشبكاته بين الجاني ومكان وقوع الجريمة.

للمجني عليه أثر لا يقلّ أهمية عن أثر الجاني في وقوع الجريمة ، بل هو من يُفعل ساعة الصفر انطلاقاً لحدوث الجريمة.

منهج الدراسة:

يعتمد البحث "المنهج الوصفي التحليلي" نظراً لملائمته لأهداف الدراسة بصدد استجلاء الملامح والجوانب المختلفة لمشكلة البحث، المتمثلة في " أثر استعمال التكنولوجيا بوصفها نشاطاً روتينياً في زيادة معدلات الجريمة"

تحليل النتائج

أولاً: خصائص مرتكبي الجريمة الإلكترونية:

المجرم الإلكتروني لديه صفات خاصة تجعله ينماز من غيره من المجرمين الآخرين لذا نجد أنّ في أكثر الأحوال المجرم الإلكتروني يتمتع بقدر عالٍ من الذكاء ، إذ يمتلك المهارات التي تؤهله للقيام بتعديل في الأنظمة الأمنية الإلكترونية وتطويرها ، فلديه القدرة على تكوين تصوّر كامل لجريمته حتى لا يتمكن أحد من ملاحقته وتتّبع أفعاله عن طريق الشبكات أو داخل أجهزة الكومبيوتر، لذا فالمجرم الإلكتروني عادة يُخطط لارتكاب جرائمه بالتعرف على كافة الظروف المحيطة به، لتجنب ما من شأنه ضبط أفعاله وكشف هويته ، وأنّه يتمتع بقدرة ومهارة تقنية يستغلها في اختراق الشبكات وكسر كلمات المرور أو الشفرات بغاية الحصول على البيانات والمعلومات الموجودة في أجهزة الكومبيوتر وعن طريق الشبكات (عطية، ٢٠٠٩).

ينماز بأنه إنسان اجتماعي، فهو لا يضع نفسه في موضع شك أو عداء مع أي من أفراد المجتمع الذي يُحيط به، والأغرب أننا نجده إنسان متوافق مع مجتمعه ولكنه يقترف هذا النوع من الجرائم بدافع اللهو أو بغاية إظهار تفوقه على آلة الكمبيوتر أو على البرامج التي يتم تشغيله لها، أو بدافع الحصول على الأموال، أو بهدف الانتقام. (قطب،٢٠٠٧)

ثانياً: مجالات استعمال الجريمة الإلكترونية

يتسع مجال الجريمة الإلكترونية ليشمل جميع مناحي حياة المجتمع وأفراده، بداية من التدخل في أعماله الخاصة وصولاً إلى أمنه ، فمجال الجريمة الإلكترونية يستهدف حياة الأشخاص الخاصة ، وتطال أيضاً أو تقع على أموال الأفراد والمؤسسات، وأخرى تطال أمن الدولة وسلامتها، ذلك ما يعالج في المجالات الآتية:

المجال الأول: جريمة إلكترونية تستهدف حياة الأشخاص الخاصة

من المتعارف عليه أن المشرع في كل النظم القانونية يضع القوانين بغرض حماية الأشخاص من كل اعتداء قد يطالهم، وبظهور العالم الإلكتروني أصبحت الحياة الشخصية الخاصة في خطورة نتيجة توافر إمكانية الانتحال والسرقة والاطلاع على أدقّ تفاصيل المعلومات عنهم والاستعمال السيء لها، ذلك ما يفصل في الآتي:

أولا: التهديد والمضايقة

يقصد بالتهديد والمضايقة زرع الخوف في نفس الإنسان من ضرر قد يلحق به شخصياً أو بمن تحت رعايته أو بمن لهم صلة به أو بماله ، إذ يقوم المجرم الإلكتروني بإرسال رسالة إلكترونية للمجني علبه تنطوي على ما يثير به الرعب. (موسى، ٢٠٠٦)

كيفما كان شكله أو مضمونه، وذلك رغبة منه في التحكم في الضحية أو ابتزازه أو لأي سبب آخر.

ثانيا: انتحال شخصية الغير والاستدراج

يتم ذلك عن طريق استعمال المجرم الإلكتروني لشخصية الضحية أو المجني عليه بغرض الاستفادة من سمعته أو سلطته أو ماله أو غيره من الأسباب، فقد تتم بوساطة انتحال شخصية المجني عليه أو انتحال شخصية المواقع، ويكثر استعمال هذا النمط في الوسط التجاري المجرم الإلكتروني برغبته في تكوين صداقة عبر الشبكة تتحول إلى لقاء واقعي بينهما، وقد تتم الجريمة في إقليم الدولة الواحدة، وقد تكون مخترقة حدود الدولة أي أن المجرم الإلكتروني في دولة والضحية موجود بدولة أخرى. (موسى، ٢٠٠٢)

ثالثاً: نشر الإباحة

المقصود بنشر الإباحة كل إرسال أو نشر عمل إباحي أو بإعداد أو حفظ أو معالجة أو عرض أو طباعة أو نشر أو ترويج أنشطة أو أعمال إباحية أو اتصل بالدعارة أو الأعمال الإباحية ويتم ذلك عن طريق المواقع الإلكترونية الموجودة على الشبكة، التي تستعمل بغرض الإثارة الجنسية عن طريق قيام المجرم الإلكتروني بنشر صور جنسية فاضحة وأفلام جنسية، وكثيرا ما تستهدف الأطفال والشباب لأن هذه الفئة أقل تحصيناً. (موسى، ٢٠٠٦، ص ١٠٢)

رابعاً: جريمة إلكترونية ماسة بشخص الإنسان وكرامته:

تُعدّ من الجرائم الإلكترونية واسعة الانتشار عبر الشبكات، إذ تستعمل أسلوب القذف والسبّ وتشويه السمعة وغيرها من الأفعال اللاأخلاقية، بغرض المساس بشرف الشخص أو النيل من كرامته، وقد كون عبر خطوط الاتصال أو عبر البريد الإلكتروني أو عبر صفحات الويب، أو عبر غرف المحادثة أو الدردشة.

المجال الثاني: جريمة إلكترونية تطال الأموال

من المعلوم أنه باتت الكثير من المعاملات المالية في وقتنا الحاضر تتم بوساطة الشبكات الإلكترونية، ممّا زاد من تطور وسائل الدفع الإلكتروني، الأمر الذي أدى إلى تطور الجريمة الإلكترونية بغاية الحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة. ذلك ما نشرحه في الآتي:

أولا: جرائم إلكترونية تطال بطاقات الائتمان والتحويلات المالية الإلكترونية تتم الجريمة الإلكترونية في هذه الحالة عن طريق الحصول على كلمة السر المدرجة في أنظمة الكمبيوتر الخاصة بالمجني عليه، مما يسهل على المجرم الإلكتروني الولوج إلى النظام المعلوماتي، ويتم ذلك سواء بالتواجد على الشبكة في أثناء إتمام عملية ما، أم بإدخال بيانات إلى ذاكرة الجهاز (الشامي ٢٠١٧)، ويكون ذلك باستعمال الاحتيال ، وكذلك الاحتيال بوساطة بطاقات الدفع الإلكتروني.

١-الاحتيال:

يتم الاحتيال على الضحية عن طريق تضليله بوجود مشروع يحصل من ورائه على أموال ممّا يدفعه إلى الانسياق وراء تغرير المجرم الإلكتروني، هذا الأخير يحصل بوساطة استعماله أفعالاً تضليلية على أموال ملك للغير من دون مسوغ قانوني، ويكون ذلك سواء باتصال عبر الشبكة بين الجاني الإلكتروني والمجني عليه، أم عن طريق استعمال المجرم الإلكتروني البيانات الكاذبة التي تساعده على إيهام الكمبيوتر والاحتيال عليه بغاية الحصول على الأموال. (عرب، ٢٠٠٦)

٢- الاحتيال بوساطة بطاقات الدفع الإلكتروني:

يتم الدفع الإلكتروني بوساطة بطاقة الدفع الإلكتروني بتحويل مالي من المصدر وهو بنك العميل إلى رصيد متعامل آخر قد كوّن تاجراً أو دائناً كل ذلك يتم بواسطة شبكة التسوية الإلكترونية الدولية (مثلاً ماستر كارد) ، إذ يقوم المجرم بكسر كلمة السر للبطاقة الإلكترونية أو خداع الصراف الآلي، وبالتالي يتمكن من الحصول على السلع والخدمات عن طريق ملء أنموذج إلكتروني ببيانات بطاقة الائتمان الخاصة بالمشتري (يوسف، ٢٠١٣)

ثانيا: سرقة أموال البنوك

وتتحقق بوساطة استعمال المجرم الإلكتروني الكمبيوتر بغرض الدخول إلى الشبكة والوصول غير المشروع إلى البنوك وغيرها من المؤسسات المالية، وتحويل الأموال من الحسابات الخاصة بالعملاء إلى حسابات أخرى، وقد يتم ذلك بكميات بسيطة بصفة متكررة بحيث لا يلفت الانتباه، وقد يتم دفعة واحدة. (صغير، ٢٠١٣، ص ٤٥)

ثالثاً: غسيل الأموال

يُعد غسيل الأموال من أبرز الأنشطة التي تقوم بها شبكات منظمة تحترف الإجرام الإلكتروني، وتأخذ درجة عالية من التنسيق والتخطيط والانتشار في كافة أنحاء العالم، وتشير إحصائيات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي إلى أن ٣٠ مليار دولار أمريكي من الأموال القدرة تغسل سنويا عبر الشبكات الإلكترونية مخترقة حدود ما يُقارب أو يزيد عن ٧٦ دولة في العالم.

المجال الثالث: جريمة إلكترونية تستهدف أمن الدولة

وتتمثل في جرائم الإرهاب والتجسس والجريمة المنظمة، هذا ما نعالجه في النقاط الآتية:

أولاً: الإرهاب والجريمة الإلكترونية

مما لا شك فيه أن ظاهرة الإرهاب أضحت عالمية، إذ ظهرت الكثير من التنظيمات التي تتبنى هذا الفكر في مختلف دول العالم وبمختلف التسميات، وتظهر العلاقة بين الإرهاب والجريمة الإلكترونية عن طريق تجنيد أعضاء جدد في التنظيم أو حشد الهمم بوساطة استعمال مختلف وسائل التواصل الإلكتروني.

كما يتم تبني العمليات الإرهابية والدعاية لهذه التنظيمات وأعمالها عن طريق مختلف الوسائط والمواقع الإلكترونية بما يُحقق أهدافها. (صغير، ٢٠١٣)

ثانياً: التجسّس والجريمة الإلكترونية

أدّى التطور في المجال الإلكتروني المعلوماتي إلى تسهيل مهمة التجسس، فالمجرم الإلكتروني سواء أكان شخصاً واحداً أم تنظيماً يُمكنه التجسس سواء على الأشخاص أم المنظمات وحتى الدول أو أجهزتها، ويتخذ التجسّس أشكالاً عدّة ، فقد يكون تجسّساً اقتصادياً أو سياسياً أو عسكرياً .

ثالثاً: الجريمة المنظّمة والجريمة الإلكترونية

ممّا لا شكّ فيه أنّ أعضاء الجريمة المنظّمة يستفيدون من التطور التكنولوجي في مجال المعلومات الإلكترونية، وذلك عن طريق استغلال الإمكانات المتاحة إلكترونيا في التخطيط

والتوجيه وتنفيذ المخططات الإجرامية بسهولة مخترقة حدود الدول بأقل تكلفة ممكنة ومن دون مخاطرة.

الخلاصة

تبيّن لنا ممّا سبق أن بقدر ما أسهمت به التكنولوجيا من دعم وتوفير سبل الراحة وسهولة التواصل إلا أن لها جوانب سلبية وخيمة على الأفراد والمجتمعات والدول، فكما تم ذكره أضحت الجريمة الإلكترونية عائقا يواجه مختلف مظاهر الحياة الأمنية منها والمالية والاقتصادية والاجتماعية، مما يُنذر بخطر من شأنه أن يُزعزع أمن المجتمع الدولي برمته واستقراره .

لذلك؛ تطبيقاً لما توصل إليه رواد نظرية النشاط الروتيني ونظرية أسلوب الحياة وبغرض مواجهة هذه التحديات، فإنه بات من الضروري والمُلِّح إعادة هيكلة الثقافة الإلكترونية لدى المجتمعات ولا سيّما المجتمع العربي ومواكبة التشريعات الرائدة في مواجهة الجريمة الإلكترونية.

ومن وجهه نظر الباحثة أن اتباع أساليب الوقاية تُعد من أهم وسائل المحافظة والأمان اتباعاً لمقولة (الوقاية خيرُ من العلاج).

وأنّ الكشف عن سلوك الضحية والأدوار المختلفة والتي يكون من شأنها تهيئة الفرصة الإجرامية، يساعد أجهزة مكافحة الجريمة على اتخاذ التدابير والوسائل الوقائية المناسبة والأكثر فاعلية في مواجهة الجريمة.

وبوصفها أحد أمثلة الحلول التي يُمكن استعمالها للوقاية من الجرائم الإلكترونية قامت الباحثة باستحداث جدول الوقاية الموقفية من الجريمة للعالِم (رون كلارك)

رفع درجة الجهد المبذول	رفع درجة المخاطرة للفعل الإجرامي	تقليص العوائد	إزالة مبررات الفعل الإجرامي
من خلال: ١- تصعيب الأهداف: -استخدام الجدار الناري. (Firewall). -كلمة مرور قوية تتآلف من أحرف كبيرة وأحرف صغيرة وأرقام وحروف ولا	من خلال: ١- استخدام القنوات الرسمية والحكومية والمؤمنة فقط. ٢- التأكد من ضبط إعدادات الجهاز أو المتصفح المستخدم بعدم	من خلال: ١- عدم وضع مبالغ مالية ضخمة في بطاقات الائتمان المستخدمة في التعامل عبر الإنترنت. ٢- استخدام بطاقات تحتوي فقط على	من خلال: ١- عدم الكشف عن الهوية الشخصية أثناء تصفح المواقع الغير رسمية. ٢- التأكد من أي رابط قبل زيارته.

تقل عن ٨. ٢- عدم السماح في حالة استقبال أي رسائل تطلب الدخول إلى الموقع أو معرض الصور والفيديو.	السماح بالتعقب.	المبلغ المراد الشراء به.	

التوصيات:

- ضرورة تكثيف الحكومات ووسائل الإعلام للحملات التوعوية المتجددة دائماً لكافة فئات المجتمع وتحديث معلوماتهم باستمرار.
- تطبيق نظرية الوقاية والمنع بطريقة فعالة بحيث تتناسب مع كافة الفئات ولا سيّما مع العاملين في المناصب الحسّاسة.
- يجب على الحكومات والجهات المانحة والمنظمات متعددة الأطراف زيادة الاستثمار والدعم لأنظمة البحث العلمي، نحو التغطية الأمنية الإلكترونية الشاملة بهدف الوصول لدروع آمنة تحمي الحكومات والمؤسسات الحكومية والخاصة والأفراد.
- يجب على الحكومات إجراء تقييم عاجل لمستوى الموظفين في كافة القطاعات ومدى إلمامهم بالنواحي الأمنية التي من شأنها حمايتهم للمعلومات الخاصة بهم وبأعمالهم.
- ضرورة إعداد الكوادر الشابة من أجل حماية الشبكات والمعلومات مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية.
- حثّ الجامعات ومراكز البحوث العربية على البحث ودراسة المعلومات والجرائم الإلكترونية، والسعي إلى إنشاء دبلومات مهنية في المجالات الفنية والقانونية المتعلقة بمكافحة هذه الجرائم.
- ضرورة الإشراف على جلسات الحاسوب للفئات العمرية الأقل من ١٨ عام نظراً لقلة خبراتهم مع الحياتية وشغفهم نحو الاستكشاف الذي قد يوقعهم في شرور الجرائم الإلكترونية.
- تشكيل فريق عمل عربي لدراسة الاستراتيجيات والسياسات وإجراءات التنفيذ وصياغتها للتعامل مع هذه الجرائم.

المصادر والمراجع:

- دراسة (جهيدة، لموشي ٢٠١٨) بعنوان (دور الضحية في حدوث جريمة النصب والاحتيال(
- صفوح، محمد "نقل التكنولوجيا" مجلة أثر التقنية على المجتمع العربي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٩٨٤.
- عطية، طارق ابراهيم الدسوقي، الأمن المعلوماتي (النظام القانوني لحماية المعلوماتي)، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، الطبعة ٢٠٠٩، ص١٧٧.
- سيد، جابر عوض: التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٦.
- قطب، محمد علي، الجرائم المعلوماتية وطرق مواجهتها، مركز الإعلام الأمني، الأكاديمية الملكية للشرطة، عمان، المجرم الإلكتروني شخص سوي واجتماعي.
- الوريكات، عايد عواد، (٢٠٠٢). التحديث والنشاط الروتيني والجريمة: دراسة نظرية ناقدة. الفكر الشرطي، مج. ١١، ع. ٢، ص. ٣٧-٧٩.
- علي، عبد الصبور عبد القوي، الجريمة الإلكترونية الطبعة الأولي دار العلوم للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧.
- يوسف، صغير، الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت، مذكرة لنيل درجة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٤٤
- جنسية فاضحة وأفلام جنسية، وكثيرا ما تستهدف الأطفال والشباب لأن هذه الفئة أقل تحصينا الحميدي، محمد ضيدان، تقدر الذات وعلاقته بالسلوك العدواني، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٤هـ.

المراجع الأجنبية:

- Hsieh, M., & Wang, S.K. (2018). Routine activities in a virtual space: A Taiwanese case of an ATM hacking spree.
- Schreck CJ, Fisher BS. Specifying the influence of family and peers on violent victimization: extending routine activities and lifestyles theories. J Interpers Violence. 2004 Sep;19(9):1021-41. doi: 10.1177/0886260504268002.PMID:15296615.
- Argun, U., & Dağlar, M. (2016). Examination of Routine Activities Theory by the property crime. *Journal of Human Sciences*, *13*(1), 1188–1198.

المواقع الإلكترونية:

- Day, J. C., Janus, A., & Davis, J. (2005). *Computer and Internet Use in the United States: 2003*. (October 2015 ed.) US Department of Commerce. https://www.census.gov/prod/2005pubs/p23-208.pdf
- Walters G.D. (2014) Lifestyle Theory. In: Bruinsma G., Weisburd D. (eds) Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice. Springer, New York, NY. https://doi.org/10.1007/978-1-4614-5690-2_509
- تقرير كوفيد-١٩: تحليل التهديدات الإلكترونية الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١ على الرابط https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica/2020/COVID19/COVID19_MENA_Cyber_Report_AR2.pdf
- شبكة المحامين العرب، ماهية الجريمة وتأصيلها الشرعي والقانوني، تاريخ الاسترجاع – (٢٠٢٠/٩/٦) على الرابط http://www.mohamoon-montada.com/default.aspx?Action=Display&ID=43025&Type=3